

سن القوانين وصنع السياسات حول التهجير

الجلسة الرابعة: تنظيم آلية تشاركية

على ما تنص اتفاقية كامبالا حول مشاركة المهجرين؟

إن ما يلي هو اقتباس من The Kampala Convention one year on: Progress and prospects، المنشورة من قبل مركز رصد

النزوح الداخلي والإتحاد الإفريقي في 6 ديسمبر/ كانون الأول 2013. متوفر على العنوان التالي: <http://goo.gl/2Zl61W>

المشاركة والحماية

من أفضل من المهجرين يعرف مشاكله وطريقة حلّها؟

على منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المضيفة والمهجرين أنفسهم لعب دور في الإستجابة إلى حاجات المهجرين وتسهيل تحقيق حلول مستدامة لتهجيرهم. هذه المشاركة أساسية في التأكيد من أن القوانين والسياسات والتقييمات الإنسانية والردود تعكس مشاكلهم وحاجاتهم وآليات الرقابة وقدراتهم. إن تعزيز المشاركة وتأمين دور أساسي للمجتمع يساهم أيضاً في إعادة بناء الثقة وتعزيز الثقة في النفس، وتشكل بذلك خطوة على طريق الاعتماد على الذات، والصمود والحلول المستدامة. تعترف اتفاقية كامبالا، المرتكزة على خبرة البلدان الإفريقية في حماية المهجرين، بالدور الأساسي الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني، ويلزم البلدان الأعضاء في الاتفاقية على التشاور والتعاون معه من أجل تأمين حماية ومساعدة فاعلتين وشاملتين ترتكزان على المجتمع خلال جميع مراحل التهجير.

على ما تنص اتفاقية كامبالا حول المسألة؟

"على جميع البلدان الأعضاء في الاتفاقية أن تستشير المهجرين والسماح لهم بالمشاركة في القرارات المرتبطة بحمايتهم ومساعدتهم"¹. بالتوافق مع المقاربة المبنية على حقوق الإنسان للمبادئ التوجيهية، تحدد اتفاقية كامبالا الحقوق والضمانات المرتبطة بحماية المهجرين، بما في ذلك حقهم في المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. يسمح واجب الدول والمنظمات الإنسانية في تحقيق ذلك بإقامة آليات استشارية وتشاركية تعتمد على مقاربة مجتمعية أو مقارنة تنطلق من القاعدة وصولاً إلى القمة، مع هدف التأكيد من أن المهجرين يلعبون دوراً ناشطاً في حماية أنفسهم، بدلاً من أن يكونوا مستفيدين غير فاعلين.

يعني ذلك الالتزام البناء للمجتمعات المتأثرة بالتهجير في تطوير برامج الإغاثة، من تقييم الحاجات إلى تقييم النتائج²، وخلال كامل آلية التهجير بما في ذلك "المشاركة في إيجاد حلول مستدامة"³. تجدد الاتفاقية التأكيد بالحاجة لتقييم مشاكل الحماية الخاصة بالمهجرين والمجتمعات المضيفة ونقاط ضعفهم⁴، مشددة بشكل خاص على "المهجرين ذوي الحاجات الخاصة، بما في ذلك الأطفال المنفصلين عن أهلهم، والأمهات أرباب الأسر، والنساء

الحوامل، والأمهات مع أطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة أو المصابين بأمراض سارية⁵. كما تشير أنّ على الدول وشركائها من منظمات إنسانية "اتخاذ تدابير خاصة من أجل حماية وتأمين الصحة الإنجابية والطبية للمهجّرات بالإضافة إلى الدعم النفسي الاجتماعي الملائم لضحايا الإعتداءات الجنسية وغيرها من الإعتداءات المرتبطة". ينطبق ذلك على جميع المهجّرين، أكانوا مقيمين في مخيمات أو خارجها، بالإرتكاز على حق اختيار المسكن وبالإستناد إلى مبادئ المساواة وعدم التمييز.

تشكّل هذه التقييمات أساساً لردود الحماية. يجب أن تجري بطريقة تشاركية، مع ضمان استشارة ممثلين عن جميع المهجّرين والمجتمعات المضيفة، وقدرتهم على التعبير عن مشاكلهم وهواجسهم وتقديم حلول لهم. من خلال تطبيق لمقاربة منهجية تعتمد على العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، يسعى العاملون الإنسانيون والمهجرون أنفسهم إلى التأكد من أنّ جميع الناس قادرون على ممارسة حقوقها بالتساوي وقادرون على المشاركة الكاملة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. تساعد نتائج التقييمات التشاركية جميع المعنيين على وضع الأولويات وتصميم برامج الرد. تسمح مقارنة مماثلة بترويض التفاهم والثقة مع المجتمعات المعنية، وتشكّل استثماراً لافتاً في نشاطات تعزيز القدرات. يجب إعطاء المهجّرين "المستترين" في المراكز المدنية، والأطفال، وكبار السن، وذوي الإحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأشخاص الذين يمتنعون بفرص أو قدرات محدودة للتعبير عن أنفسهم - الصم على سبيل المثال - فرصة المشاركة.

المجتمعات المضيفة

كان نصف البلدان الـ 58 التي راقبها مركز رصد النزوح الداخلي سنة 2012 على الأقل يملك مخيمات قليلة أو لم يكن يملك مخيمات للمهجّرين على الإطلاق. إنّ الترتيبات البديلة كما العيش مع عائلة مضيضة أو في سكن خاص في مجتمعات مضيضة هي القاعدة عند أغلبية المهجّرين المدنيين والريفيين، في إفريقيا وفي العالم. حتّى عند وجود مخيمات، يفضل معظم اللاجئين البحث عن مجتمعات مضيضة، حيث يأملون الحصول على فرص معيشية أفضل، خاصّة في المراكز المدنية، أو يتوجّهون نحو أفراد من العائلة مستعدين لاستقبالهم. كما يشعر العديد من المهجّرين بالأمان بالعيش في المجتمعات المضيفة بدلاً من سكنهم في المخيمات⁶.

لا تتمتع المجتمعات المضيفة بالوضوح والنفوذ وهناك منحي لإهمالها من قبل المنظمات الإنسانية، ولكنها في أغلب الأحيان تملك موارد وآليات تأقلم وتغني بشكل ملحوظ من تدفق المهجّرين. يمكن لاستضافة المهجّرين أن يزيد من الفقر سريعاً وأن يؤدي إلى الإحباط والنقمة والتمييز والاستغلال. إنّ تقييم الحاجات والرد عليها في المجتمعات المضيفة في الزمان المناسب، وتطوير البرامج التي تأخذها بعين الإعتبار، هي أساس في تلافى مشاكل حماية ونزاعات.

ارتكزت اتفاقية كامبالا على هذا الواقع وأرغمت الدول الموقعة على اتخاذ "التدابير المناسبة، بما في ذلك الإستراتيجيات والسياسات حول التهجير على المستويين الوطني والمحلي، آخذة بعين الإعتبار حاجات المجتمعات المضيفة"⁷. كما تدعو إلى لحظ المجتمعات المضيفة في الحماية وتقييم الحاجات من أجل دراسة وقع التهجير عليها وتصميم مقاربات وبرامج تتعلّق بالقطاعين الإنساني والتنموي قبل الوقوع في الفقر المتفق والحرمان. تعترف الاتفاقية بالحاجة إلى دعم المجتمعات التي تساهم في حماية المهجّرين وتشجيعهم على الإستمرار. يُنصح اتباع منهجية تستخدم مقارنة العمر والنوع الاجتماعي والتنوع من أجل فهم الديناميات المختلفة والمعقدة في أغلب الأحيان بين المهجّرين والمجتمعات المضيفة، ومشاكل الحماية الخاصة بهم، ودمجها في تصميم ردّ ملائم.

منظّمات المجتمع المدني

نظراً لدرجة التفاعل بين المهجرين، غالباً ما تكون منظّمات المجتمع المدني من بين الأكثر قدرة على تحديد العوائق الأساسية التي يواجهها المهجّرون في ممارسة حقوقهم وواجباتهم، وعليهم بذلك الإضطلاع بدور هام في ضمان اتّخاذ الدول للخطوات الضرورية لتطبيق اتفاقية كامبالا⁸. وعتّ التجربة الإفريقية حول التهجير الأشخاص المعنيين بصياغة السياسات المرتبطة بهذا الموضوع لأهمية التعاون الوثيق مع منظّمات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات التي تمثّل المهجرين، وتفرض الإتفاقية على الدول والمنظّمات الإنسانية العمل يداً بيد معها، واعتبارها شريكاً خلال كامل آلية التهجير⁹.

تملك منظّمات المجتمع المدني، التي غالباً ما يكون لها علاقة وطيدة بالمهجرين وبالمجتمعات المضيفة، فهماً جيّداً للتهجير وللإطار المحلي، وتشكّل شريكاً ذات قيمة في اتباع مقاربة تشاركية. كما تلعب منظّمات المجتمع المدني دور الدفاع عن حقوق المهجرين، مطالبة بالتوقيع على الإتفاقية وتطبيقها. إنّ إشراكها مع ممثلين عن المجتمعات المهجرة في آلية التطبيق، خاصة في تطوير قوانين وسياسات وطنية شاملة حول التهجير، هو ضروري من أجل ضمان المصادقية تجاه المجتمع المدني والتعاون على المدى البعيد في حماية المهجرين ودعمهم. كما تضمن لحظ خصوصيات التهجير المحلي في السياسات والتشريعات الجديدة.

الفرص

تتمثّل إحدى ابتكارات اتفاقية كامبالا في تركيزها المنهجي على دور المجتمع المدني، بما في ذلك المهجرين والمجتمعات المضيفة، رداً على التهجير. هي تشجّع الدول والمنظّمات الدولية على ضرورة الإرتكاز إلى قدرات جميع الأطراف في المجتمعات المتأثرة، وتعزيز قدراتها ومساعدتها على تعزيز صلابتها كي تتمكن من الدفاع عن حقوقها وممارستها بشكل كامل.

¹ اتفاقية كامبالا، المادة 9-2

² Protection Policy Paper, Understanding Community-based Protection، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شعبة الحماية الدولية،

20 يونيو/ حزيران 2013

³ اتفاقية كامبالا، المادة 11-2

⁴ اتفاقية كامبالا، المادة 5-5

⁵ اتفاقية كامبالا، المادة 9-2

⁶ IDPs in Host Families and Host Communities: Assistance for Hosting Arrangements, Anne Davis، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين، أبريل/ نيسان 2012

⁷ اتفاقية كامبالا، المادتان 3-2 ج و 5-5

⁸ Making the Kampala Convention work for IDPs, a guide for civil society on supporting ratification and implementation

مركز رصد النزوح الداخلي/ الإتحاد الإفريقي، يوليو/ تموز 2010

⁹ إتفاقية كامبالا، المواد 2-هـ ، 3-2 ب، 4-3، 5-6، 8-3، 9-3، 11-3، 13-1